

**المنهج الأصولي لأمر المؤمنين عائشة رضي الله عنها
وأثره في الأحكام الشرعية إزاء المرأة
للدكتورة: أسماء بنت عبد الله موسى^(١)**

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ
قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ
الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۖ مَّا كُنْتُمْ فِيهِ أَبَدًا ۖ ﴾. وصلى
الله وسلم وبارك على من أرسله الله رحمة للعالمين؛ محمد خاتم النبيين
 والمرسلين، صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه وإخوانه من النبيين
 والمرسلين أجمعين. وبعد:

فقد أرسل الله سبحانه وتعالى محمداً صلى الله عليه وسلم، فكان
هدى ونوراً للإنسانية، وآتاه الحكمة فكانت مبينة للقرآن الكريم،
واختار له أصحاباً حوله آمنوا به، وحملوا عنه القرآن والسنة ومقاصد
الشريعة؛ للملازمة وصحبتهم له، فامتاز فهمهم على الأفهام،
وعلمهم على العلوم.

وكان من أكثر هؤلاء الصحابة الذين اختارهم الله لرسوله ﷺ

(١) أستاذ أصول الفقه المساعد - جامعة البنات - كلية الآداب - الرياض .

ملازمة وصحبة وقرباً أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، فهي الزوجة المحببة إلى رسول الله، وابنة أبي بكر الصديق، فكانت تسمع منه ما لا يسمعه غيرها، وترى من أحواله ما لا يراه غيرها، وتفهم منه ما لا يفهم غيرها.

روى الترمذي عن أبي موسى الأشعري قال: «ما أشكل علينا أصحاب رسول الله ﷺ حديث قط، فسألنا عائشة إلا وجدنا عندها منه علماً»^(١)، ولما قد زعم البعض أن فقه الصحابة كيف يوثق به وهو لم يقعد ولم يؤسس؟

فاستخرت الله سبحانه وتعالى في تأصيل فقه الصحابة، فوقع اختياري على عائشة - رضي الله عنها - .

وعنونت للبحث «المنهج الأصولي لأُم المؤمنين عائشة رضي الله عنها وأثره في الأحكام الشرعية إزاء المرأة».

وهذا البحث يتكون من مقدمة، وتمهيد وفصلين، وخاتمة:

والمقدمة: في بيان أهمية البحث وسبب اختياره.

التمهيد: ويشتمل على ثلاثة أمور:

الأمر الأول: الصحابة وأصول الفقه.

الأمر الثاني: حقيقة المنهجية.

(١) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب فضل عائشة - رضي الله عنها - ،

٧٠٥ / ٣٨٨٣ رقم وصححه الألباني في المشكاة برقم ٦١٨٥.

الأمر الثالث: نبذة مختصرة عن عائشة - رضي الله عنها - .
الفصل الأول: منهج عائشة - رضي الله عنها - الأصولي من خلال اجتهاداتها، ويشتمل على مبحثين:

المبحث الأول: التزامها بالنصوص، ويشتمل على ما يلي:
أولاً: أخذها - رضي الله عنها - بظاهر الآيات والأحاديث.
ثانياً: أخذها - رضي الله عنها - بعموم الآيات والأحاديث.
ثالثاً: أخذها - رضي الله عنها - بالتأويل في الآيات والأحاديث.
رابعاً: منهج أم المؤمنين - رضي الله عنها - في رفع التعارض الظاهري.

خامساً: أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - والأحاديث الضعيفة.

المبحث الثاني: أخذها - رضي الله عنها - بالأدلة الشرعية المختلف فيها، ويشتمل على ما يلي:
أولاً: أخذها - رضي الله عنها - بالقياس.
ثانياً: اعتمادها - رضي الله عنها - على الاستحسان المبني على الدليل.

ثالثاً: أخذها - رضي الله عنها - بالعرف.
رابعاً: أخذها - رضي الله عنها - بالاستصحاب.

الفصل الثاني: أثر منهج عائشة - رضي الله عنها - الأصولي في

الأحكام الشرعية الخاصة بالمرأة، ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: خروج المعتدة من وفاة من بيتها.

المبحث الثاني: أحكام الاستمتاع بالمرأة، ويشتمل على ما يلي:

أولاً: الاستمتاع بالمرأة الحائض.

ثانياً: أحكام المرأة المستحاضة.

ثالثاً: مقدار الاستمتاع من المرأة في الصيام.

المبحث الثالث: صلاة المرأة في المسجد.

المبحث الرابع: لبس الحلي للمرأة في الزينة.

المبحث الخامس: وصل وإزالة شعر المرأة.

الخاتمة: وتتضمن أهم نتائج البحث.

التهديد: نبذة مختصرة عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها:

هي عائشة بنت أبي بكر الصديق القرشي التيمي، خليفة رسول الله ﷺ، تزوجها الرسول ﷺ وهي بنت ست أو سبع، ودخل بها وهي بنت تسع، وقبض وهي بنت ثمان عشرة سنة، ولم ينكح الرسول بكراً غيرها، قالت: أنزل الله براءتي من السماء، وكان ينزل على رسول الله الوحي وهو معي، وكنت أغتسل أنا وهو من إناء واحد، وكان يصلي وأنا معترضة بين يديه وقبض بين سحري ونحري في بيتي، وكنت أحب نسائه إليه.

احتلت منزلة رفيعة بين العلماء من الصحابة، وكانت مرجعاً لهم

في كثير من القضايا، لاسيما التي تخص الشؤون العائلية، وحياة الرسول في بيته.

ويروي ابن سعد أنها كانت تفتي في عصر عمر وعثمان رضي الله عنهما، وأنهما كانا يرسلان إليها فيسألانها عن السنن.

وإذا كان ابن حزم، وابن القيم اعتبرها من ضمن السبعة المكثرين من الفتوى في عصر الرسول، فقد سبق وعرف لها هذه المنزلة كبار العلماء.

فيقول الزهري: لو جمع علم عائشة إلى علم جميع النساء، لكان علم عائشة أفضل.

ويقول مسروق: رأيت مشيخة من أصحاب رسول الله ﷺ الأكابر يسألونها عن الفرائض.

ويقول هشام بن عروة: ما رأيت أحداً أعلم بفقهه، ولا بطب، ولا بشعر من عائشة^(١).

ويقول عطاء: كانت عائشة أفقه النساء، وأحسن الناس، وأعلم الناس رأياً في العامة.

ويقول أبو سلمة: ما رأيت أحداً أعلم بسنن الرسول، ولا أفقه في رأي إن احتيج إلى رأيه، ولا أعلم بآية فيما نزلت، ولا فريضة من عائشة^(٢).

(١) انظر: تاريخ التشريع (د/ مناع القطان، ص/ ١٢١).

(٢) انظر: طبقات ابن سعد (٣/ ٣٧٥).

الفصل الأول: منهج عائشة الأصولي من خلال اجتهاداتها:

المبحث الأول: التزامها بالنصوص:

فقد كانت أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها تلتزم بالنصوص، لكن قد تأخذ بظاهرها أحياناً، أو بتأويلها، أو بعمومها، أو باعتقاد نسخها، أو عدم نسخها، وستعرض بشيء من التفصيل لهذه الأمور:

أولاً: أخذها - رضي الله عنها - بظاهر الآيات والأحاديث:

كان لأُم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - طرق متعددة للأخذ بظاهر الآيات المحكمة التي لم تنسخ، منها ما يلي:

أ - ظاهر الدلالة:

إذا كانت الآية ظاهرة الدلالة، لا تحتمل التأويل، أو التوقف عن الأخذ بها، فإن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - لا تلتفت إلى غيرها من الأدلة، بل تأخذ بها دليلاً لرأيها الفقهي، وهذا كثير عندها^(١).

من ذلك أنها ترى أن السعي بين الصفا والمروة ركن من أركان الحج والعمرة، ولا يتم الحج إلا بالسعي بين الصفا والمروة، لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ ۚ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ۚ وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللَّهَ

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٥٥٨).

شَاكِرٌ عَلِيمٌ ﴿١﴾ (٢).

وهذه الآيات الظاهرة الدلالة أنواع:

١ - ظاهرة الدلالة مجتمعة:

هناك آيات متفرقة في القرآن لا تعطي بمفردها حكماً مستقلاً، ولكن إذا جمع بعضها إلى بعض أعطت حكماً ظاهراً، وأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - تجمع مثل هذه الآيات بعضها إلى بعض لتأخذ الحكم المراد منها.

من ذلك أنها ترى وجوب مهر المثل لليتيمة إذا تزوجها من هي تحت ولايته.

وهذا الحكم دلت عليه الآيات التالية مجتمعة في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ (٣).

وقوله تعالى: ﴿وَسْتَغْفِرُونَكَ فِي النِّسَاءِ ۖ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتِمَى النِّسَاءِ الَّتِي لَا تُوْتُونَهُنَّ مَا

(١) سورة البقرة، الآية: (١٥٨).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٤٩٨/٣) كتاب العمرة، باب ما يفعل في العمرة يفعل في الحج، ومسلم في صحيحه (٦٦٢) كتاب الحج، باب بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن لا يصح الحج إلا به .

(٣) سورة النساء، الآية: (٣).

كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ ﴿١﴾ (٢).

٢ - ظاهرة الدلالة متفرقة:

الآيات التي تدل كل واحدة منها على حكم مستقل عن الآية الأخرى، لا يتوقف على تلك الآية، فإن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - تأخذ حكم هذه الآيات مستقلة عن الأخرى.

من ذلك أنها ترى أن الرضاع بعد الحولين محرم، أخذاً بعموم الآيات التي تدل على التحريم، وهي قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرَّضْعَةِ﴾ (٣) إن هذه الآيات تدل على الحكم متحدة، لا دخل لها بقوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِّمَنِ أَرَادَ أَنْ يُقِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (٤)(٥).

ثانياً: أخذها - رضي الله عنها - بعموم الآيات والأحاديث:

إذا دلت آيات بعمومها على حكم من الأحكام، ولم يرد ما يخرج من هذا العموم شيئاً، فإن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - تأخذ

(١) سورة النساء، الآية: (١٢٧).

(٢) أخرجه: البخاري في صحيحه (٩/١٩٧)، كتاب الشركة، باب شركة اليتيم وأهل الميراث، حديث رقم (٢٤٩٤)، ومسلم في صحيحه (ص١٦٠٨) كتاب التفسير، حديث رقم (٣٠١٨).

(٣) سورة النساء، الآية: (٢٣).

(٤) سورة البقرة، الآية: (٢٣٣).

(٥) انظر: موسوعة فقه عائشة - رضي الله عنها - (ص/٥٥٩).

بحكم العموم^(١).

فمن ذلك أنها ترى وجوب السكن والنفقة للمطلقة البائن حتى تنتهي عدتها، أخذاً بعموم قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾^{(٢)(٣)}.

لا تقف أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أمام ألفاظ الآيات للأخذ بما تدل عليه من الأحكام، بل إنها تتعمق في تلك الآيات لأن الآيات لها مفهوم تدل عليه، كما أن لها منطوقاً، فتأخذ بالمفهوم كما تأخذ بالمنطوق.

من ذلك أنها ترى أن الإنسان لا يؤاخذ بذنب غيره في الدنيا والآخرة، وأن كل إنسان يتحمل عاقبة ذنبه لا يتحملها غيره، فولد الزنا ترى جواز إمامته في الصلاة، وأنه يعتق في الكفارات، مستدلة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾^(٤).
معللة ذلك بقولها - رضي الله عنها - «ليس عليه من خطيئة أبويه شيء»^(٥).

(١) انظر: موسوعة فقه عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٥٦١).

(٢) سورة الطلاق، الآية: (١).

(٣) انظر: سنن البيهقي (٤٣٢/٧)، ومصنف ابن أبي شيبة (١٤٦/٥).

(٤) سورة الأنعام، الآية: (١٦٤).

(٥) أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٠/٢)، وانظر: مسند عائشة رضي الله عنها (ص/ ٧٣).

ثالثاً: أخذها - رضي الله عنها - بالتأويل في الآيات والأحاديث:

أ - تأويل الآيات:

هناك آيات في القرآن ليست ظاهرة الدلالة على الحكم المأخوذ منها، وإنما تشير إلى ذلك الحكم إشارة، فأم المؤمنين - رضي الله عنها - لها في الأخذ بتلك الآيات طريقان:

١ - التأويل:

تؤول أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - الآيات تأويلاً خاصاً - قد توافق غيرها على ذلك، وقد تختلف عنه.

ومن ذلك أنها ترى أن المعتدة للوفاة لا يجب عليها أن تعتد في بيت زوجها، وإنما يجوز لها الانتقال إلى غيره من البيوت، وترى أن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَتَّبْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(١).

فهذه الآية قد حددت الزمان فقط، ولم تحدد المكان، فيجوز للمعتدة الاعتداد في غير بيت زوجها^(٢).

٢ - التعليل:

قد يحتاج الحكم المأخوذ من بعض الآيات إلى تعليل ذلك الحكم، وذلك لعدم ظهور الدلالة عليه في الآيات.

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٣٤).

(٢) انظر: مصنف عبدالرازق (٧/٢٩)، مصنف ابن أبي شيبة (٥/١٨٣).

من ذلك أنها ترى أن الرجل إذا آلى من زوجته أنها لا تطلق بعد انقضاء مدة الإيلاء، بل لا بد من أن يوقف حتى يطلق، وتعلل ذلك وتقول كيف قال الله تعالى: ﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرِوفٍ أَوْ تَسْرِحِي بِإِحْسَنِ﴾^(١).

ب - تأويل الأحاديث:

يرد حديث عن النبي - ﷺ - بأمر أو نهى فتصرفه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - عن ظاهره إلى معنى آخر، موردة المعنى الذي حملته عليه، والسبب في ذلك^(٢).

ومن ذلك أنها ترى جواز صيام يوم الثلاثين من شعبان. فقد روى عبد الله بن أبي موسى قال: «سئلت عائشة زوج النبي - ﷺ - عن اليوم الذي يختلف فيه من رمضان؟ فقالت: لأن أصوم يوماً من شعبان أحب إليّ من أن أفطر يوماً من رمضان»^(٣). مع أنه قد ورد حديث عن الرسول - ﷺ - بالنهي عن ذلك، فقد قال: «لا يتقدم

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٩).

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٥٦٥).

(٣) أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (١٢٥/٦)، والبيهقي في سننه (٢١١/٤)، باب من رخص من الصحابة في صوم يوم الشك، ورواه عن علي أيضاً (٢١٢/٤)، والدارقطني عن علي في سننه (١٤٩/٢) كتاب الصيام، باب الشهادة على رؤية الهلال، والشافعي في الأم (ص/ ٣٠٠)، وعن ابن مسعود في المعجم الكبير للطبراني (٣١٢/٩). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (١٤٨/٣) عن حديث الإمام أحمد رجاله رجال الصحيح.

أحدكم رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يكون رجلاً كان يصوم، فليصم ذلك اليوم»^(١).

فقد أولت النهي الذي في الحديث فيما إذا كان يوم الثلاثين من شعبان صحواً لا غيوم فيه، أما إذا كان ذا غيوم فلا بأس بصيامه لاحتمال كونه من رمضان^(٢).

رابعاً: منهج أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها في رفع التعارض الظاهري:

التعارض في الواقع ونفس الأمر لا يقع في الشريعة، فلا يقع كذلك في القرآن الكريم، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^(٣).

فهناك آيات في القرآن الكريم يظهر لقارئها أن بينها تعارضاً، فالحكم الذي يدل عليه أحدها يعارضه الحكم الذي تدل عليه الأخرى، وأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وهي التي تلقت القرآن مشافهة غضاً طرياً من فم الرسول - ﷺ - تعلم علم اليقين أن

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه (١٢٧/٤)، كتاب الصوم، باب لا يتقدم رمضان بصوم يوم ولا يومين، حديث رقم (١٩١٤)، ومسلم في صحيحه (ص/٥٤٦)، في كتاب الصيام، باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين، حديث رقم (١٠٨٢).

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٥٦٦).

(٣) سورة النساء، الآية: (٨٢).

القرآن لا يعارض بعضه بعضاً، وإنما يحتاج من المسلم إلى دقة النظر، وإمعانه، والوقوف عند الآيات قبل الحكم عليها، ثم التوفيق بينها، والأخذ بها جميعاً، وهذا ما تفعله.

ومن ذلك أنها ترى أن الرسول - ﷺ - لم ير ربه حينما عرج به إلى السماء، وإنما رأى جبريل عليه السلام على صورته الحقيقية التي خلق عليها، وأن البشر لا قدرة لهم على رؤية الله سبحانه وتعالى في هذه الحياة الدنيا^(١).

وهي بهذا الرأي قد وفقت بين قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَآهُ بِالْأَفْقِ الْمُبِينِ﴾ (٣)(٤).

خامساً: أم المؤمنين والأحاديث الضعيفة:

ليس في عهد أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أحاديث ضعيفة، وإنما حكم عليها بالضعف فيما بعد لضعف من رواها.

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٥٥٩).

(٢) سورة الأنعام، الآية: (١٠٣).

(٣) سورة التكوين، الآية: (٢٣).

(٤) أخرجه: البخاري في صحيحه (٨/٦٦٠)، كتاب التفسير، باب لقد رأى من آيات ربه الكبرى، حديث رقم (٤٨٥٨)، ومسلم في صحيحه (ص/١٠٧)، كتاب الإيمان، باب معنى قول الله عز وجل: (ولقد رآه نزلة أخرى) حديث رقم ٢٨٣ - (٢٩٠).

والضعيف يتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته وخفته، كما يتفاوت الصحيح، فمنه الضعيف، ومنه الضعيف جداً، ومنه الواهي، ومنه المنكر، وشر أنواعه الموضوع^(١).

قد ترى أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - رأياً يوافق حديثاً ضعفه العلماء. فهذا الرأي منها يكون هو المقدم على من لا دليل له، لأن الضعيف في الحديث قد يكون طراً عليه بعد زمنها ممن تناقله عن الصحابة وتابعيهم^(٢).

ومن ذلك أنها ترى أن أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام، وهذا قد ورد فيه حديث رواه واثلة بن الأسقع قال: «قال رسول الله ﷺ - أقل الحيض ثلاثة أيام، وأكثره عشرة أيام»^(٣).

وقد ضعف العلماء هذا الحديث. ولكن تضعيفهم له كان سنده بعد عصر الصحابة؛ حيث إن بين واثلة بن الأسقع وبين من ضعفوه راويين لم يضعفا، فدل على أن الضعف بالحديث جاء متأخراً عن عصر الصحابة، وهذا مما يقوي الحديث، ويجعل رأي أم المؤمنين

(١) انظر: علوم الحديث (ص/٨٩)، تيسير مصطلح الحديث (ص/٦٣).

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٥٦٦).

(٣) أخرجه: الدارقطني في سننه (١/٢٢٥)، كتاب الحيض، والطبراني في المعجم الكبير

(٨/١٢٩)، وقد ضعفه العلماء كالبيهقي في معرفة السنن والآثار (١/٣٨١)، وابن

الجوزي والذهبي كما في تلخيص العلل المتناهية (ص/١٣١)، وغيرهم.

عائشة - رضي الله عنها - في محله؛ حيث إنها تستند على حديث^(١).
المبحث الثاني: أخذها - رضي الله عنها - بالأدلة الشرعية
المختلف فيها:

أولاً: أخذها - رضي الله عنها - بالقياس الأصولي:
قد كانت عائشة - رضي الله عنها - إن لم تجد الحكم في القرآن
الكريم والسنة النبوية فإنها كانت تلجأ إلى القياس.
ومن ذلك ما يلي:

١ - قياس صوت الخلخال على الجرس الذي نص عليه الرسول،
فقد روي أن جارية دخلت على عائشة - رضي الله عنها - وفي رجلها
جلاجل من الخلخال، فقالت عائشة: أخرجوا عني مفرق الملائكة^(٢)؛
حيث قاست صوت الخلخال على صوت الجرس، فكما أن الجرس
لا يجوز لقول الرسول ﷺ: «لا تصحب الملائكة رفقة بها كلب
ولا جرس»، أو قال ﷺ: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه جرس»^(٣)؛ حيث

(١) انظر: نصب الراية (١/١٩١)، العلل المتناهية لابن الجوزي (١/٣٨٥).
(٢) أخرجه: عبدالرزاق في المصنف (١٠/٤٥٩)، وابن أبي شيبة بلفظ قريب منه (٦/٤٤).
(٣) أخرجه مسلم في الصحيحه (ص/١١٧١)، كتاب اللباس والزينة في باب كراهة
الكلب والجرس في السفر، حديث رقم (٢١١٣)، والترمذي في سننه (٤/٢٠٧)،
كتاب الجهاد، باب ما جاء في كراهية الأجراس على الخيل، حديث رقم (١٧٠٣)،
والنسائي في السنن الكبرى (٥/٤٥٨)، والإمام أحمد في المسند (٢/٤٤٤) رقم
الحديث (٨٣١٩).

إن كلاً من الخلخال والجرس له صوت، ولذلك منعت عائشة - رضي الله عنها - الجارية التي كانت تلبس خلخالاً، لأن الخلخال صوت يمنع دخول الملائكة.

٢ - قياسها أكل الغراب على الفواسق والخبائث، فقد روي أن عائشة قالت: «إني لأعجب ممن يأكل الغراب، وقد أذن الرسول ﷺ في قتله، وسماه فاسقاً، والله ما هو من الطيبات»^(١)؛ حيث فهمت أنه طالما أنه من الفواسق والخبائث التي نهى المسلم عن أكلها، وبالتالي فلا يحل أكله^(٢).

ثانياً: أخذها - رضي الله عنها - بالاستحسان المبني على الدليل: والاستحسان العدول عن دليل إلى دليل أقوى منه، فهذا مما لا ينكره أحد، أما إن كان بما يستحسنه الإنسان ويشتهي من غير دليل فهو باطل، ولا يقول به أحد.

وقد كانت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - ترى أنه يجب العدول في مسألة ما عن حكمها بالقياس المتبادر من النص لأول وهلة إلى حكم آخر لوجه أقوى أثراً، وأكثر تحقيقاً لمقصد الشارع من هذا النص.

(١) انظر: مصنف عبدالرازق (٤/٥١٩)، وابن أبي شيبة (٥/٤٠٠). وهو عند البزار كما في مختصر زوائد مسند البزار (١/٤٩٤) وقال إسناده حسن، وعند البيهقي في السنن الكبرى (٩/٣١٧)، وفي المصدر نفسه عن عروة بن الزبير، وعند ابن ماجه عن ابن عمر (٢/٣٢٤٨)، كتاب الصيد، باب الغراب.

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين - رضي الله عنها - (ص/٥٦٧).

والاستحسان حجة شرعية يحتج بها. والدليل على ذلك ما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ^١﴾

أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّهُ وَأُولَئِكَ هُمْ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿٨٨﴾^(١).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنْتُمْ لَا تَشْعُرُونَ^(٢)﴾

٣ - قول ابن مسعود: «فما رأى المسلمون حسناً فهو عند الله

حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئ»^(٣).

المصدر الرابع من مصادر الأحكام التي تستمد منها أم المؤمنين

عائشة - رضي الله عنها - الاستحسان، فقد ترى أنه يجب العدول في

مسألة ما عن حكمها القياسي المتبادر من النص لأول وهلة إلى حكم

آخر لوجه أقوى أثراً، وأكثر تحقيقاً لمقصد الشارع من هذا النص^(٤).

ومن ذلك أنها ترى منع المرأة من الذهاب إلى المسجد لأداء صلاة

جماعة، لما يحدث خروجها إلى المسجد من الفتن التي يحرص الشارع

الحكيم على اجتثاثها من المجتمع.

(١) سورة الزمر، الآية: (١٨).

(٢) سورة الزمر، الآية: (٥٥).

(٣) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٧٩/١) موقوفاً على ابن مسعود، ومثله البيهقي

في السنن الكبرى (٣١٧/٩)، والطبراني في الكبير (١١٢/٩)، وقال الزيلعي في

نصب الراية (١٣٣/٤): غريب مرفوعاً، ولم أجده موقوفاً إلا على ابن مسعود.

(٤) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٥٦٩).

فقد قالت - رضي الله عنها - «لو أدرك رسول الله ﷺ - ما أحدث النساء لمنعهن المسجد كما منعت نساء بني إسرائيل»^(١).
وقد عدلت بهذا الرأي عن أحكام الصلاة جماعة في المسجد
أفضل من صلاة الفرد الواردة بقوله - ﷺ -: «تفضل صلاة الجميع
صلاة أحدكم وحده بخمس وعشرين جزءاً - وفي رواية تفضلها بسبع
وعشرين درجة»^(٢).

وقوله ﷺ: «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله»^(٣).

ثالثاً: أخذها - رضي الله عنها - بالاستصحاب:

وقد كانت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - ترى وجوب
العمل بالحكم الأصلي الثابت لشيء حتى يثبت ما يرفع هذا الحكم
قطعاً، وهذا بناءً على أن الأصل في الأشياء الإباحة.

فقد أنزل الله هذه الشريعة بفضله ورحمته تحلل الحلال وتحرم

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه (٣٤٩/٢)، كتاب الأذان، باب انتظار الناس قيام
الإمام العالم، حديث رقم (٨٦٩)، ومسلم في صحيحه (ص/٢٣٤)، كتاب
الصلاة، باب خروج النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة وأنها لا تخرج مطيبة،
حديث رقم (٤٤٥).

(٢) أخرجه: البخاري في صحيحه (١٣٧/٢)، كتاب التفسير، باب إن قرآن الفجر كان
مشهوداً، حديث رقم (٤٧١٧).

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه (ص/١٨٠)، كتاب الجمعة، باب: حدثنا
عبد الله رقم ٩٠٠، ومسلم في الصحيح (ص/٢٣٢)، كتاب المساجد، باب خروج
النساء إلى المساجد إذا لم يترتب عليه فتنة رقم ٤٤٢.

الحرام، وقد جعل الله عز وجل الأصل في الأشياء أنها حلال وبإستثناء تلك النصوص من رب العالمين بتحريمها.

وقد جاءت آيات الله تؤكد عموم فضل الله على خلقه، وأنه سبحانه سخر لعباده الأشياء ليتغوا بها من فضله، فما دام هذا الشيء ليس من المحرمات، فالأصل أنه من المباحات^(١). فقال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾^(٢).

ولذلك رأت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - حِلَّ أكل الجبن، ولا كراهة في ذلك.

فقد أخرج البيهقي: أن امرأة سألت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - عن أكل الجبن فقالت عائشة: «إن لم تأكله فأعطيه أكل»^(٣).

وقول أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - هذا بنته على أن الأصل في الأشياء الإباحة، ولأن الله سبحانه وتعالى قد فصل ما حرم، فقال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ

(١) انظر: أصول الأحكام الإسلامية د. يوسف قاسم (ص/٢٠٩).

(٢) سورة الجاثية، الآية: (١٣).

(٣) انظر: سنن البيهقي (٦/١٠)، مصنف عبد الرزاق (٤/٥٣٨).

فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١﴾.

ولذلك نجد الفقهاء يرون أن الأصل بقاء ما كان على ما كان،
فرؤية أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - بوجوب العمل بالحكم
الأصلي الثابت لشيء حتى يثبت ما يرفع هذا الحكم قطعاً، فإن لم
يثبت رفعه يبقى العمل به استصحاباً لحكمه القديم^(٢).

رابعاً: أخذها - رضي الله عنها - بالعرف:

من المصادر التي تستمد منها أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -
الأحكام الفقهية ما كان سائداً في مجتمعها، ولم يكن له حكم ينص
عليه بموافقة أو معارضة^(٣).

ومن ذلك أنها ترى أن سن الإياس للمرأة إذا بلغت خمسين سنة،
ما لم تكن قرشية، فقد قالت: «قل امرأة تجاوز الخمسين فتحيض إلا أن
تكون قرشية»^(٤).

وقد اعتمدت في هذا الحكم على غالب نساء عصرها، وما كان
سائداً في بيئتها التي عاشت بها.

(١) سورة الأنعام، الآية: (١٤٥).

(٢) انظر: موسوعة فقه عائشة (ص/ ٥٧١).

(٣) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٥٧٢).

(٤) انظر: المنتقى شرح الموطأ (١/ ١٢٥ - ١٢٦)، والمغني لابن قدامة (١/ ٣٧٢).

وذهب أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - إلى أن السن الذي إذا بلغته المرأة تكون آيسة هو خمسون سنة، وافقها على ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب - رضي الله عنه -^(١).

وأم المؤمنين عائشة وعمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - لم يطلقا هذا الحكم مجازفة، بل لابد أن يكون هناك أمر استندا إليه، وهذا الأمر هو الاستقراء؛ حيث وجدت غالب نساء عصرها وما كان سائداً في بيئتها هو أن السن الذي ينقطع الحيض فيه هو بلوغ الخمسين سنة.

وكذلك ترى أن المرأة إذا بلغت تسع سنين فهي بالغة يجب عليها الحجاب وغيره من الأحكام الشرعية.

فقد أخرج البيهقي: «قالت إذا بلغت الجارية تسع سنين فهي امرأة»^(٢). وهذا الرأي من أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - بناءً على المنطقة التي كانت تعيش بها؛ حيث الجو الحار الصحراوي الذي يساعد على سرعة البلوغ، بخلاف المناطق الباردة التي يتأخر فيها سن البلوغ^(٣).

(١) انظر: المتقى شرح الموطأ ج١/ ١٢٥.

(٢) أخرجه البيهقي في سننه (٣٢/١)، وكذلك ذكره الترمذي معلقاً في السنن (٤١٧/٣).

(٣) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٥٧٢).

الفصل الثاني: أثر منهج أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها الأصولي في الأحكام الشرعية الخاصة بالمرأة:

المبحث الأول: خروج المعتدة من وفاة من بيتها:

اتفق السلف والخلف على أنه إذا توفي الرجل وجب على زوجته أن تعتد أربعة أشهر وعشراً، واختلف فيما إن كانت حاملاً، والراجح أنها تعتد بوضع حملها.

واختلف أيضاً في المكان الذي تقضي المرأة عدتها فيه. فذهبت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - إلى أن المعتدة من الوفاة تعتد حيث شاءت، ولا يجب عليها البقاء في بيت زوجها الذي توفي وهي به^(١)، ويجوز لها الانتقال إلى غيره من البيوت.
الأدلة:

واستدلّت السيدة عائشة - رضي الله عنها - لما ذهبت بما يلي:
١ - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٢).
وجه الاستدلال:

إن الله أوجب على المتوفى عنها زوجها العدة، ولم يحدد لها مكان

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق (٢٩/٧)، سنن البيهقي (٤٣٦/٧)، مصنف ابن أبي شيبة (١٨٨/٥).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٣٤).

العدة، فدل ذلك على أن الأمر فيه يسر وسهولة وسعة لها، فتعتد حيث شاءت، لأن المقصود هو الزمان الذي تمكثه، لا المكان الذي تعتد به^(١).

٢ - قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ^٢ فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ^٣ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ^٤﴾^(٢).
وجه الاستدلال:

قالوا: إن الله تعالى أباح لها الخروج والانتقال، وأن هذا مرجعه إليها، لا إلى الأولياء، قال ابن عباس: نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها، فتعتد حيث شاءت، وهو قول الله تعالى: ﴿غَيْرِ إِخْرَاجٍ^٢﴾^(٣)، وقال عطاء: إن شاءت عند أهلها سكنت في وصيتها، وإن شاءت خرجت، لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَّعْرُوفٍ^٣﴾^(٤).
دليلها بالرأي:

أن المنزل لا يخلو من أن يكون ملكاً للميت، أو ملكاً لغيره، فإن كان ملكاً لغيره وهو مكترى، أو مباح فقد بطل العقد بموته، فلا يحل

(١) انظر: موسوعة فقه عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - (ص/٦٩٣).

(٢) سورة البقرة، الآية: (٢٤٠).

(٣) انظر: البخاري (٨/١٩٣) تفسير الآية.

(٤) انظر: صحيح البخاري (٨/١٩٣) تفسير الآية.

لأحد سكناه إلا بإذن صاحبه، وطيب نفسه. قال ﷺ: «لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفسه»^(١).

وإن كان ملكاً للميت، فقد صار للغرماء، أو للورثة، أو للوصية، فلا يحل لها مال الغرماء، أو الورثة أو الموصى لهم، وإنما لها منه مقدار ميراثها إن كانت وارثة فقط^(٢).

وقد وافقها على ذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وابن عباس، وجابر بن عبد الله - رضي الله عنهم أجمعين - وتابعها الحسن البصري، وعطاء، وطاووس، وعمر بن عبدالعزيز - رحمهم الله -^(٣)، ومن الفقهاء ابن حزم - رحمه الله -^(٤).

وهذا هو الراجح، لأن الهدف الأكبر من عدة المتوفى عنها زوجها هو براءة الرحم من الحمل، وهذا الهدف يتحقق في أي مكان تعتد به^(٥).

ورؤية عائشة في المعتدة من وفاة لا يجب عليها أن تعتد في بيت زوجها مبني على فكرة عند الأصوليين، هي التأويل، حيث أولت

(١) أخرجه: الدارقطني في سننه (٢٢/٣)، كتاب البيوع، البيهقي في سننه (١٨٢/٨)، وهو حديث ضعيف وقد ضعفه الزيلعي في نصب الراية (١٦٩/٤).

(٢) انظر: المحلى لابن حزم (٢٨٣/١٠).

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق (٣٠/٧) - (٣١).

(٤) انظر: المحلى لابن حزم (٢٨٢/١٠).

(٥) انظر: موسوعة فقه عائشة - رضي الله عنها - (ص/٧٠٠).

عائشة الآية من خلال الخفاء الوارد في الآية من عدم تحديدها المكان،
قد توافق غيرها على ذلك وقد تختلف^(١).

ومن الممكن أن تكون القاعدة الأصولية التي بنت عليها أم
المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - حكمها في عدم وجوب اعتداد
المرأة المتوفى عنها زوجها في بيت زوجها، هو سداً للذرائع، وغلقاً
لأبواب الشجار والخلاف، لأن بيت الزوج هذا إما أن يكون مكترى،
وإما أن يكون ملكاً، فإن كان مكترى بطل العقد بموته، وإن كان ملكاً
فقد صار للورثة فيه نصيب، فلا يحل لها مال الغير.

المبحث الثاني: أحكام الاستمتاع بالمرأة:

أولاً: الاستمتاع بالمرأة الحائض:

خلق الله سبحانه وتعالى المرأة وركبها تركيباً جسياً ونفسياً
يختلف عن الرجل، وهذه التركيبة تنم عن عظيم حكمة الله تعالى في
خلقه، إذ أن المرأة خلقت لأداء وظيفة معينة في الحياة تختلف عن
وظيفة الرجل، ومن هذه الاختلافات التي خلقها الله تعالى في المرأة
تلك الانهدامات الرحمية التي تسمى بالحيض، والتي تنتابها كل شهر في
أيام معينة .

والمرأة في فترة الحيض تنتابها آلام، وتتغير نفسيتها، فتميل إلى
الاضطراب والنفور من الرجل، لذا من رحمة الله بهذه المرأة خفف الله

(١) انظر: الإصابة في الفكر الأصولي لدى فقهاء الصحابة (ص/٢١٩).

تعالى عنها العبادات، فلم يأمرها بالصلاة، ولا بالصوم، ولا بغيرهما من العبادات التي تشترط لها الطهارة، كذلك حرم الله على الرجل وطأها، وقد كان الناس قبل الإسلام؛ سواء كانوا يهود أو مشركين، يعتبرون المرأة في فترة الحيض نجسة، فلا يضاجعونها، ولا يقبلون منها الخدمة في البيت، فجاء الإسلام بتعاليمه السمحة، فأزال تلك النظرة السيئة، وأباح للرجل أن يتعامل مع زوجته كما كان قبل الحيض إلا الوطء، فإنه محرم عليه. عند ذلك اختلف السلف والخلف في كيفية الاستمتاع بالمرأة الحائض^(١).

اتفق السلف والخلف على أن للرجل الاستمتاع بزوجه الحائض بما فوق الإزار^(٢)، لكن اختلفوا بما تحت الإزار، والاستمتاع به^(٣). فذهبت عائشة - رضي الله عنها - إلى أنه يجوز للرجل أن يستمتع بزوجه الحائض بكل شيء دون الفرج^(٤).

الأدلة:

استدلت السيدة عائشة - رضي الله عنها - لما ذهبت إليه بما يلي:

١ - قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَىٰ فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ فَإِذَا

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٧١٠).

(٢) انظر: المجموع شرح المذهب (٢/ ٣٦٤)، المغني لابن قدامة (١/ ٣٥٠).

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق (١٠/ ٣٢٧).

(٤) انظر: تفسير الماوردي (١/ ٢٣٦).

للدكتورة / أسماء بنت عبد الله موسى

تَطَهَّرْنَ فَأَتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ
الْمُتَطَهِّرِينَ ﴿١﴾

وجه الاستدلال:

أن المحيض هو اسم لمكان الحيض، كالمقيل، والمبيت، فتخصيصه
موضع الدم بالاعتزال دليل على إباحته فيما عداه من المرأة، وهو
ما تحت الإزار^(٢).

٢ - ما ورد في سبب نزول الآية السابقة عن أنس - رضي الله عنه -
(أن اليهود كانوا إذا حاضت المرأة عندهم لم يؤاكلوها، ولم يجامعوها
في البيوت، فسأل أصحاب النبي ﷺ فأنزل الله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ
عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذَى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ فقال
رسول الله ﷺ: «اصنعوا كل شيء إلا النكاح»، فبلغ ذلك اليهود،
فقالوا: ما يريد هذا الرجل أن يدع من أمرنا شيئاً إلا خالفنا فيه^(٣).

وجه الاستدلال:

قالوا إن الرسول - ﷺ - بين المباح للرجل من زوجته الحائض،
وأنه لا يحرم عليها إلا النكاح الذي هو الجماع، ومحلّه الفرج، فدل

(١) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (١/٣٥٠).

(٣) أخرجه: مسلم في صحيحه (ص/١٧١)، كتاب الحيض، باب جواز غسل الحائض
رأس زوجها وترجيله وطهارة سؤرها، والاتكاء في حجرها وقراءة القرآن فيه،
حديث رقم (٣٠٢).

على أن ما عده مباح للرجل^(١).

٣ - ما رواه عكرمة - رحمه الله - عن بعض أزواج النبي - ﷺ -:
 «أن النبي ﷺ كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً»^(٢).
 وكذلك ما روي عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت:
 «كان الرسول ﷺ يأمرني فأتزر فيباشرني وأنا حائض»^(٣).
 وجه الاستدلال:

أن النبي - ﷺ - كان لا يمتنع إلا عن فرجها فقط، فدل على حل
 ما سواه من المرأة الحائض^(٤).

٤ - دليل من القياس: أن تحريم الوطء للحائض لأجل الحيض،
 فاختص التحريم بمكانه كالدبر^(٥).

وقد وافق أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - في ذلك أمهات
 المؤمنين حفصة، وميمونة - رضي الله عنهما -^(٦).

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٧١١).

(٢) أخرجه: أبو داود في سننه (١/ ٧١)، كتاب الطهارة، باب في الرجل يصيب منها ما
 دون الجماع، حديث رقم (٢٧٢). قال عنه ابن حجر: إسناده قوي، وقال المناوي:
 انفرد بإخراجه أبو داود، وإسناده صحيح، فيض القدير (٥/ ٩٥).

(٣) أخرجه: البخاري في صحيحه باب مباشرة الحائض، من كتاب الحيض، باب
 اغتسل المعتكف من كتاب الاعتكاف (١/ ٨٢) (٣/ ٦٣)، ومسلم في صحيحه،
 باب مباشرة الحائض فوق الإزار، من كتاب الحيض (١/ ٢٤٢).

(٤) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٧١٤).

(٥) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٧١٤).

(٦) انظر: تفسير الماوردي (١/ ٢٣٦).

وقد تبعها على ذلك أيضاً مجاهد^(١)، والنخعي^(٢)، وعكرمة^(٣)، وسفيان^(٤)، والشعبي^(٥) - رحمهم الله - ، ومن الفقهاء الحنابلة

(١) هو: مجاهد بن جبر المكي، المخزومي مولا لهم، أبو الحجاج، الإمام التابعي الشهير، قال النووي: «اتفق العلماء على إمامته وجلالته وتوثيقه» وهو إمام في الفقه والتفسير والحديث. توفي سنة ١٠٣ هـ وقيل غير ذلك. انظر: ترجمته في: شذرات الذهب (١/١٢٥).

(٢) هو: إبراهيم بن يزيد بن عمرو بن الأسود، أبو عمران، النخعي، قال الذهبي: «أحد الأعلام، يرسل عن جماعة، وكان لا يحكم العربية، وربما لحن، واستقر الأمر على أن إبراهيم حجة، وأنه إذا أرسل عن ابن مسعود وغيره، فليس ذلك بحجة». رأى إبراهيم زيد بن أرقم وغيره من الصحابة، ولم يصح له سماع من صحابي، وكان فقيه أهل الكوفة، توفي سنة ٩٥ هـ وقيل ٩٦ هـ. انظر: ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١/٧٣)، شذرات الذهب (١/١١١)، وفيات الأعيان (١/٦).

(٣) هو: عكرمة مولى ابن عباس، يكنى أبا عبد الله، كان من أعلم الناس، حتى قال الشعبي: ما بقي أحد أعلم بكتاب الله من عكرمة، قال أحمد: يحتج بحديثه. وقال البخاري: ليس أحد من أصحابنا إلا وهو يحتج بعكرمة، توفي سنة ١٠٤ هـ بالمدينة. انظر: ترجمته في: تهذيب التهذيب (٧/٢٦٣)، صفة الصفوة (٢/١٠٤).

(٤) هو: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله، ولد سنة ٩٧ هـ روى عن أبيه وأبي إسحاق، وخلق من أهل الكوفة والبصرة، وروى عنه خلق كثير، كان أمير المؤمنين في الحديث، وكان رأساً في الفتوى، توفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ. انظر: ترجمته في: تهذيب التهذيب (٤/١١١)، التاريخ الكبير (٤/٩٢).

(٥) هو: عامر بن شراحيل بن عبد ذي كبار (قيل من أقبال اليمن) الشعبي، أبو عمرو، وهو من حمير، وهو تابعي كوفي، قال ابن خلكان «جليل القدر، وافر العلم، عالم الكوفة وكان نحيفاً، وكان مزاحاً» له مناقب وشهرة، توفي فجأة سنة ١٠٣ هـ بالكوفة وقيل غير ذلك. وقد أدرك خمسمائة من الصحابة أو أكثر.

انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/٢٢٧)، تذكرة الحفاظ (١/٧٩)، شذرات الذهب (١/١٢٦).

والظاهرية - رحمهم الله - ^(١).

والراجع في ذلك هو ما ذهبت إليه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وذلك لما يلي:

١ - إن أمهات المؤمنين: عائشة، وميمونة، وحفصة - رضي الله عنهن أجمعين - هن اللاتي روين أحاديث مباشرة الرسول - ﷺ - - هن بما فوق الإزار، وهن القائلات بجواز ما تحت الإزار، مما يدل على أنهن قد فهمن من فعله - ﷺ - ما يدل على الجواز، وهن أعلم بهذه الأمور المختصة بالنساء اللاتي لا يطلع عليها إلا هن، ولو فهمن المنع لأخبرن به.

٢ - أن الآية قد نزلت لتغيير وضع كان سائداً في المجتمع آنذاك، وهو اعتزال المرأة الحائض، وعدم قربها، فنزلت هذه الآية لبيان جواز قربها، والاستمتاع بها بما دون محل الحيض ^(٢).

والفكرة الأصولية التي بنت عائشة عليها هذا الحكم هو التزامها بالنصوص. حيث التزمت بما رواه الرسول ﷺ بالإضافة إلى فعل الرسول - ﷺ - مع نسائه؛ خصوصاً أن هذه الأمور مما لا يطلع عليها أحد غيرهن. وعائشة - رضي الله عنها - هنا لم تؤول، ولم تنسخ، ولم تغير ما قاله الرسول أو فعله، مما يدل على مدى التزام عائشة بالسنة النبوية.

(١) انظر: المغني لابن قدامة (١/ ٣٥٠).

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٧١٧).

ثانياً: أحكام المرأة المستحاضة:

من طبيعة المرأة التي خلقها الله عليها هذا الحيض الذي يعتادها في كل شهر، وهذا الحيض له أيام محددة لا يتجاوزها، ودمه له صفات معينة لا تختلف عنه، فإذا ما تجاوز الدم حده الزمني، أو صفاته، فمعنى ذلك أنه لم يعد حيضاً، وإنما استحاضة، مما يلزم أن تختلف أحكام هذا الأمر الجديد عن الحيض وأحكامه^(١).

وسنستعرض بعض الأحكام التي تتعلق بالمرأة المستحاضة، ورأي أم المؤمنين عائشة .

المسألة الأولى: تطهر المرأة المستحاضة:

الطهارة من الحدث شرط في صحة الصلاة، والطواف بالبيت، واختلف السلف والخلف في المرأة المستحاضة إذا أرادت أن تتطهر لتأدية هذه العبادات.

فذهبت عائشة - رضي الله عنها - إلى أن المستحاضة يجب عليها غسل واحد فقط، وتتوضأ لكل صلاة^(٢).

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٧١٨).

(٢) أخرجه: البيهقي في سننه (٣١٩/١)، والترمذي في سننه (٢٢٠/١)، أبواب الطهارة، باب ما جاء في أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، حديث رقم (١٢٦). والإمام مالك في الموطأ (ص/٤٣)، كتاب الطهارة، باب المستحاضة، وأبو داود في سننه (٨٠/١)، كتاب الطهارة، باب من قال تغتسل من طهر إلى طهر، حديث رقم (٢٩٩)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١٨/١)، مستدرک الحاكم (٦٩/٤).

الأدلة:

استدلت لما ذهب إليه - رضي الله عنها - بما يلي:

١ - ما روته - رضي الله عنها - «من أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت رسول الله - ﷺ - فقالت: يا رسول الله إني أستحاض فلا ينقطع عني الدم، فأمرها أن تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل، وتتوضأ لكل صلاة، وتصلي وإن قطر الدم على الحصر قطراً»^(١).
وجه الاستدلال:

أن الرسول - ﷺ - أمرها بما يجب عليها، وهو الغسل بعد انقضاء أيام عادتها، ثم تتوضأ لكل صلاة فقط، فدل ذلك أنه هو الواجب عليها^(٢).
٢ - ما رواه أبو داود والترمذي قال النبي - ﷺ - «في المستحاضة تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتصلي، والوضوء عند كل صلاة»^(٣).

(١) أخرجه: ابن أبي شيبة في المصنف (١١٨/١)، والإمام أحمد في المسند (٢٠٤/٦)، والنسائي في سننه الكبرى بلفظ مقارب (٩٧/١)، وابن ماجه في السنن (٢٠٤/١)، كتاب الطهارة وسننها، باب ما جاء في المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم، حديث رقم (٦٢٤)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣٤٤/١)، وقد ضعفه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٣٧٩/١).

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٧١٩).

(٣) أخرجه: أبو داود في سننه (٧٣/١)، كتاب الطهارة، باب في المرأة تستحاض ومن قال تدع الصلاة... الحديث رقم (٢٨١)، وضعفه الترمذي في سننه (٢٢٠/١)، أبواب الطهارة، باب ما جاء في أن المستحاضة تتوضأ لكل صلاة، الحديث رقم (١٢٦)، وقال حديث تفرد به شريك عن أبي اليقظان.

وجه الاستدلال:

دل الحديث على أن المستحاضة تغتسل عند انتهاء أيام عاداتها، ثم تتوضأ لكل صلاة^(١).

٣ - دليل من الرأي:

أن دم الاستحاضة حدث لا يوجب الغسل، بخلاف الدم الخاص بالحيض، أو النفاس، أو الجماع^(٢).

وقد وافق السيدة عائشة - رضي الله عنها - في ذلك عروة، وابن المسيب - رحمهما الله -^(٣).

ومن الفقهاء: الحنفية، والشافعية، والحنابلة، والمالكية، إلا أنهم قالوا: لا يجب عليها الوضوء لكل صلاة إلا لحدث جديد غير خروج وقت الصلاة^(٤).

ولعل الراجح والله أعلم هو ما ذهبت إليه عائشة - رضي الله عنها - أن المستحاضة تغتسل مرة واحدة لطهرها، وتتوضأ لكل صلاة. ومن الممكن أن تكون الفكرة الأصولية التي بنت عائشة - رضي الله عنها - عليها حكمها في أن المستحاضة تغتسل مرة واحدة،

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٧٢٠).

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٧٢٠).

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق (١/ ٣٠٤).

(٤) انظر: المتقى شرح الموطأ (١/ ١٢٧).

وتتوضاً لكل صلاة هو التزامها بما قاله الرسول ﷺ لفاطمة بنت أبي حبيش، بالإضافة إلى استقراءها المنطقي من أحوال الرسول ﷺ في مثل هذه الأمور التي تلحق المشقة، فإنه كان يأخذ بالأسر لرفع الحرج والمشقة عن المرأة. فما خير الرسول بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثماً.

وأسباب الرجحان ترجع لما يلي:

- ١ - أن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - وهي التي روت أغلب أحاديث المستحاضة قد صدر منها فتوى بعد وفاة الرسول - ﷺ - بأن الواجب على المستحاضة هو غسل واحد، وتتوضاً لكل صلاة، مما يدل على أن هذا الذي استقر عليه الأمر، وأن ما سبقه منسوخ بذلك.
- ٢ - أن اختلاف الأحاديث التي وردت قد يكون مرجعه إلى اختلاف حالات الاستحاضة في المستحاضات، فمستحاضة تعرف أيام حيضها، فأمرت بما يتناسب مع حالتها، وأخرى كان في الماء علاج لها، كالتى يشج الدم منها ثجاً، فأمرت بأن تكثر منه، والاعتسال منه، لعل ذلك يكون فيه تقليل لخروج الدم منها، خاصة إذا كان الماء بارداً، وأن في غسلها لكل صلاة احتياطاً لها حتى لا تصلي وهي نجسة، فلكل حالة من ذلك حكم يستحب الأخذ به تقديراً لحالة هذه المرأة المستحاضة^(١).

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٧٢٣ - ٧٢٤).

المسألة الثانية: وطء المرأة المستحاضة:

المرأة المستحاضة محكوم بطهارتها، لذا أمرت بأن تؤدي جميع العبادات من صلاة أو صيام أو طواف، ولكن محل الوطء ملطخ بالدماء، وقد سماه الله أذى في حالة الحيض، وهو لا يزال باقياً في المستحاضة، لذا اختلف السلف والخلف في حكم وطء المستحاضة^(١). فذهبت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - إلى أن المستحاضة لا يحل وطؤها^(٢).

واستدل رضي الله عنها لما ذهبت إليه بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ﴾^(٣).
وجه الاستدلال:

أن الله تعالى حرم وطء الحائض لوجود الأذى بخروج الدم، وهذه العلة موجودة في المستحاضة، فيحرم وطؤها لوجود العلة بها^(٤).
وتبع السيدة عائشة - رضي الله عنها - بهذه الرواية النخعي في

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين - رضي الله عنها - (ص/ ٧٢٤).

(٢) أخرجه: ابن أبي شيبة في مصنفه (٣/ ٥٤٠)، والبيهقي في سننه (١/ ٣٢٩)، والدارمي في سننه (١/ ١٥٠)، باب من قال يجمع المستحاضة زوجها.

(٣) سورة البقرة، الآية: (٢٢٢).

(٤) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٧٢٥).

رواية، وابن سيرين، والشعبي، وسليمان بن يسار^(١).

ومن الفقهاء الإمام أحمد إلا إذا خشي على نفسه فيجوز له الوطء^(٢).

ولعل الراجح والله أعلم: أنه يكره وطء المرأة المستحاضة، إلا إذا خشي على نفسه الوقوع في الحرام، فحينئذ يجوز له ذلك، لأن حكم المستحاضة فيه تخفيف.

والقاعدة الأصولية التي بنت عليها أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - هذه الرواية هي أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح. وذلك للأسباب الآتية:

١ - أن وطء المرأة الحائض والنفساء فيه ضرر صحي عليهما، لكون الرحم منهكاً بهذه الدماء التي تخرج منه، وهذا موجود في المستحاضة.

٢ - إن ما ورد عن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - من النهي عن وطء المستحاضة يمكن حمله على الكراهة لا على التحريم، لعدم دلالة الآية على ذلك^(٣).

ومن الممكن أيضاً أن تكون الفكرة الأصولية التي بنت عليها

(١) انظر: مصنف عبد الرزاق (١/٣١١)، مصنف ابن أبي شيبة (٤/٢٧٨).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (١/٣٥٣).

(٣) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٧٢٤).

عائشة - رضي الله عنها - كراهة وطء المستحاضة هو قياسها دم الاستحاضة على دم الحيض، فكما أن دم الحيض أذى تعتزل فيه النساء، فكذلك دم الاستحاضة، غاية ما هناك أن دم الحيض (طلب ترك جازم)، فيأخذ التحريم. أما دم الاستحاضة فقياس عليه فيأخذ الكراهة.

ثالثاً: الاستمتاع في حالة الصيام:

المرأة جزء من الرجل، قال تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ^(١)، وتقتضي هذه الجزئية أن يرتبط كلا الزوجين بصاحبه، وترتفع بينهما العلاقة حتى ترقى بينهما إلى درجة الائتلاف الكلي، حتى لا يبقى هناك حاجز يمنع أحدهما أن يستمتع بالآخر، وأن يفضي له بما يكره له في قلبه، وهذا ما أشارت إليه الآية الكريمة، قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ ^(٢).

ولكن هناك حالات تطرأ على المرأة تحد من هذا الاستمتاع الكلي، وتقتصر على بعض معانيه، ومن ذلك حينما يكون كلا الزوجين صائمين، أو أحدهما، فإن الجماع يحرم على الزوج، أما باقي

(١) سورة الروم، الآية: (٢١).

(٢) سورة النساء، الآية: (٢١).

الاستمتاع بزوجه فالسلف والخلف اختلفوا في ذلك^(١).

ذهبت السيدة عائشة - رضي الله عنها - إلى أنه يجوز للزوج

الاستمتاع بزوجه بكل شيء سوى الجماع إذا كان يملك إربه^(٢).

الأدلة:

١ - ما روته أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت: «كان

رسول الله - ﷺ - يقبل وهو صائم، ويباشر وهو صائم، ولكنه كان

أملككم لإربه»^(٣).

وجه الاستدلال:

أن فعل الرسول - ﷺ - دليل على جواز المباشرة للصائم^(٤).

٢ - ما رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - «أن رجلاً سأل رسول الله

- ﷺ - عن المباشرة للصائم؟ فرخص له، فأتاه آخر فسأله فنهاه، فإذا

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٧٢٨).

(٢) أخرجه: عبد الرزاق في مصنفه (٤/١٩٠)، والإمام مالك في (١/٢٩٢) في الصوم،

وابن شعبة في مصنفه (٣/٦٣).

(٣) أخرجه: البخاري في صحيحه (٤/١٤٩)، كتاب الصوم، باب القبلة للصائم،

حديث رقم (١٩٢٨)، والترمذي في سننه (٣/١٠٧)، كتاب الصوم، باب ما جاء

في مباشرة الصائم، الحديث رقم (٧٢٨ - ٧٢٩)، والنسائي في السنن الكبرى

(٥/٣٥٢)، كتاب النكاح، الرخصة في أن تحدث المرأة بما يكون بينها وبين زوجها،

البيهقي في سننه (١/٣١٤).

(٤) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٧٢٩).

الذي رخص له شيخ، وإذا الذي نهاه شاب»^(١).

وجه الاستدلال:

أن ترخيص الرسول - ﷺ - بالمباشرة للسائل دليل على جوازها لمن ملك إربه^(٢).

وقد وافق أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - لما ذهبت إليه أم سلمة، وابن عباس، وابن عمر في رواية عنهما، وابن مسعود، وأبو هريرة، وسعد بن أبي وقاص - رضي الله عنهم أجمعين -^(٣).
وتبعها على ذلك عكرمة، وعطاء^(٤)، والشعبي - رحمهم الله -^(٥)،
ومن الفقهاء الحنفية، والظاهرية، والحنابلة في القبله فقط^(٦).

(١) أخرجه الإمام مالك في الموطأ (ص/١٧٦)، وأبو داود في سننه (٣١٢/٢)، كتاب الصوم، باب كراهيته للشاب حديث رقم (٣٧٨٧)، قال المباركفوري: سكت عنه أبو داود والمنذري، وقال ابن الهمام إسناده جيد، ورواه ابن ماجه عن ابن عباس (١/٥٣٩) كتاب الصيام، باب ما جاء في المباشرة للصائم، حديث رقم (١٦٨٨) وإسناده ضعيف، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/٢٣٢).

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٧٣٠).

(٣) انظر: معاني الآثار للطحاوي (٢/٨٨) وما بعدها، مصنف ابن أبي شيبة (٣/٦٣).

(٤) هو: عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان المكي، أبو محمد، من أئمة التابعين وأجلة الفقهاء، وكبار الزهاد، توفي سنة ١١٥ هـ وقيل غير ذلك.

انظر: ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/٤٢٣)، شذرات الذهب (١/١٤٨).

(٥) انظر: مصنف عبد الرزاق (٣/١٨٣)، وابن أبي شيبة (٣/٦٣).

(٦) انظر: المبسوط (٣/٥٨)، المحلى (٦/٢٠٥)، المغني لابن قدامة (٣/٤٨).

ولعل الراجح والله أعلم:

ما قالت به أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - أن المباشرة للصائم جائزة إذا كان مالكا لإربه، والفكرة الأصولية التي بنت عليها - رضي الله عنها - هذه الرواية هي صريح الأدلة القولية والفعلية؛ لقربها من الرسول - ﷺ -، وهذه أمور خفية لا يعلمها إلا هي وزوجاته - ﷺ - ورضي الله عنهن أجمعين - .

ومن الممكن أن تكون الفكرة الأصولية: تحقيق المصالح ودرء المفاسد؛ خصوصاً إذا كانت المباشرة لا يترتب عليها مفسد، وتحقق ألفة ومودة بين الزوجين، يؤيد ذلك سؤال عمر - رضي الله عنه - للرسول - ﷺ - عن قبلة الصائم، فقال: أرأيت لو تمضمضت بماء ثم مججته أكنت شاربه؟ قال: لا، قال فكذلك القبلة^(١).

كما أن تصريح جمع من الصحابة بذلك دليل على أن ذلك هو الغالب بينهم^(٢).

(١) أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (٢١/١)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/٢٤٥)، باب جامع أبواب الأفعال التي تفطر الصائم، باب تمثيل النبي قبلة الصائم بالمضمضة بالماء، وقال عنه محققه صحيح، و أبو داود في سننه (٣١١/٢)، كتاب الصوم، باب القبلة للصائم

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٧٣٢).

المبحث الثالث: صلاة المرأة في المسجد:

المساجد بيوت الله في الأرض، ويتعين عمارتها بإقامة الصلاة فيها؛ حيث أمر الله بذلك، والصلاة في المسجد جماعة أمر بها الرسول ﷺ، وأكدها في أحاديث كثيرة، حتى بلغ الأمر إلى أن هدد المتأخرين عنها من الرجال بالعقاب الشديد، بل إن بعض العلماء يذهبون إلى أن الصلاة جماعة في المسجد شرط لصحتها، ولا تصح الصلاة بغير المساجد إلا من عذر - خوف أو مرض -، والمرأة مأمورة بأن تبقى في البيت حتى لا تختلط بالرجال الأجانب، وإذا كانت الشريعة الإسلامية أباحت لها الصلاة في المساجد، فإن ذلك مشروط بالمحافظة على حيائها وعفتها، وخروجها إلى المساجد مقيد بعدم تعرضها لما يخل بشرفها وأخلاقها.

واختلف السلف والخلف في حكم صلاة المرأة في المسجد جماعة^(١).

فذهبت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - إلى أن صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في المسجد، وأنه يكره لها الخروج إلى المسجد^(٢).

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٦٦٤).

(٢) انظر: مصنف عبد الرزاق (١/ ٣٤)، سنن البيهقي (٣/ ١٣٣).

الأدلة:

١ - قوله تعالى: ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِنَ لِلَّهِ أَنْ تَرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ، يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ۖ رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ۖ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ ۝ ﴾ (١).

وجه الاستدلال:

أن تخصيص الله من يسبح له في المساجد بالرجال يدل بمفهومه على أن النساء يسبحن له في بيوتهن، لا في المساجد (٢).

٢ - ما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «قال رسول الله ﷺ: لا تمنعوا نساءكم المساجد، ودورهن خير لهن» (٣).

وجه الاستدلال:

أن الرسول - ﷺ - أخبر بأن صلاة المرأة في البيت خير من صلاتها في المسجد، لذا يجب عليها أن تفعل ما فيه خير لها (٤).

(١) سورة النور، الآيتان: (٣٦، ٣٧).

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٦٦٥).

(٣) أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (٧٦/٢)، وأبو داود في سننه (١/١٥٥)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في خروج النساء إلى المسجد، حديث رقم (٥٦٦ - ٥٦٨)، والحاكم في المستدرک (٣٢٧/١)، كتاب الإمامة وصلاة الجماعة وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، والبيهقي في سننه (٧٦/٣).

(٤) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٦٦٦).

٣ - ما أخرجه الإمام أحمد «أن أم حميد^(١) الساعدية جاءت إلى رسول الله - ﷺ - فقالت: يا رسول الله، إني أحب الصلاة معك. فقال: قد علمت، وصلاتك في بيتك خير لك من صلاتك في حجرتك، وصلاتك في حجرتك خير من صلاتك في دارك، وصلاتك في دارك خير من صلاتك في مسجد قومك، وصلاتك في مسجد قومك خير من صلاتك في مسجدا الجماعة»^(٢).
وجه الاستدلال:

أن الرسول ﷺ الذي أرسله الله رحمة للعالمين، قد بين للسائلة ما هو خير لها، وهو أن تصلي في بيتها لأنه أفضل لها من صلاتها في المسجد^(٣).

٤ - ما روته أم المؤمنين أم سلمة - رضي الله عنها - عن رسول الله

(١) أم حميد، وقيل أم حميدة بنت عبدالرحمن، زوجة أبي حميد الساعدي، صحابية رأت الرسول - ﷺ - وروت عنه وعن عائشة - رضي الله عنها - .

انظر ترجمتها في: الإصابة (٤/٤٤٥)، تهذيب التهذيب (١٢/٤٦٥).

(٢) أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (٦/٣٧١)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/٩٥)، جماع أبواب صلاة النساء في الجماعة، رقم الحديث (١٦٨٨)، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح (٢/٣٥٠): إسناده حسن، ونقله ووافقه عليه صاحب تحفة الأحوذى (٣/١٣١)، وابن خزيمة في صحيحه (٣/٩٥). وحسنه الشيخ ناصر الدين الألباني.

(٣) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٦٦٦).

- قال: «خير مساجد النساء قعر بيوتهن»^(١).

وجه الاستدلال:

أن الرسول - ﷺ - أخبر بالشيء الذي فيه خير في الدنيا والآخرة، ومنه أن تصلي المرأة في بيتها لا في المسجد^(٢).

٥ - ما رواه ابن مسعود - رضي الله عنه - عن النبي - ﷺ - قال: «صلاة المرأة في بيتها أفضل من صلاتها في حجرتها، وصلاتها في مخدعها أفضل من صلاتها في بيتها»^(٣).

وجه الاستدلال:

أن الرسول - ﷺ - أخبر أن المرأة كلما كانت مختفية عن أنظار الرجال، والاختلاط بهم في صلاتها، كان أفضل لها، حتى أنه فاضل بين صلاتها في البيت وبين صلاتها في المخدع^(٤).

(١) أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (٢٩٧/٦)، وابن خزيمة في صحيحه (٩٢/٣)، وصححه الشيخ ناصر الدين الألباني، ومستدرک الحاكم (٣٢٧/١)، والبيهقي في سننه (١٣١/٣)، وقال المناوي في فيض القدير (٥٦٠/١) تعقياً على ذكر ابن الجوزي والسيوطي لهذا الحديث في الموضوعات: فلعله لم يقف على تعقيب الحافظ ابن حجر بأن ابن عساكر خرجه من وجه آخر في أماليه وحسنه... فالحديث إلى الحسن أقرب.

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٦٦٧).

(٣) أخرجه: أبو داود في سننه (١٥٦/١)، كتاب الصلاة، باب التشديد في ذلك، حديث رقم (٥٧٠). قال في مجمع الزوائد (١٥٥/٢): رواه الطبراني في المعجم الكبير، ورجاله رجال الصحيح.

(٤) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/٦٦٨).

ووافق أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - لما ذهبت إليه من السلف عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن عمر في رواية - رضي الله عنهم أجمعين - وقد تبعهم عروة^(١)، والقاسم^(٢)، والنخعي، والبصري، وعطاء - رحمهم الله -^(٣).

ومن الفقهاء الحنفية مطلقاً^(٤)، والمالكية في الشابة البارعة الجمال، والشافعية^(٥)، والحنابلة في الحسناء^(٦).

ولعل الراجح والله أعلم:

ما ذهبت إليه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - من أن

(١) هو: عروة بن الزبير بن العوام، الأسدي، أبو عبد الله، المدني، أحد فقهاء المدينة السبعة، جمع بين العلم والسيادة والعبادة، كثير الحديث، وهو شقيق عبد الله بن الزبير، أمهما أسماء - رضي الله عنها - كان كثير الصوم، توفي سنة ٩٤ هـ. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١/ ٦٢)، شذرات الذهب (١/ ١٠٣).

(٢) هو: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني، أبو محمد، تابعي جليل، أحد فقهاء المدينة السبعة، روى كثيراً من الأحاديث عن الصحابة - رضي الله عنهم - كان ثقة، عالماً، فقيهاً، إماماً كثير الحديث، كثير الورع والنسك، والمواظبة على الفقه والأدب. توفي سنة ١٠٢ هـ بقديد بين مكة والمدينة. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٢٢٤)، تذكرة الحفاظ (١/ ٩٦).

(٣) انظر: مصنف عبد الرزاق (٣/ ١٤٦ - ١٤٧)، ومصنف ابن أبي شيبة (٢/ ١٨٣ - ٣٨٣).

(٤) انظر: بدائع الصنائع (١/ ٤٦)، حاشية ابن عابدين (١/ ٥٦٦).

(٥) انظر: حاشية الدسوقي (١/ ٣٣٥).

(٦) انظر: المغني لابن قدامة (٣/ ٣٥ - ٣٦)، وكشاف القناع (١/ ٥٥١).

الأفضل عدم خروج المرأة للمساجد، لاسيما إذا كانت الآثار المترتبة على الخروج أسوأ من عدم الخروج، فقالت: لو أدرك رسول الله ﷺ ما أحدث النساء لمنعهن المساجد.

وتصريح أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - بهذا القول مع وجود نص من الرسول يثبت عدم منع النساء المساجد ما هو إلا اجتهاد منها، بناءً على فكرة أصولية، وهي سد الذرائع، فمن الممكن أن تكون عائشة - رضي الله عنها - رأت أن الأفضل عدم خروج المرأة للمساجد، لأن الزمان اختلف عن زمان الرسول - ﷺ - فضعفت النفوس، وفشت الرذائل، حفظاً على صيانة المرأة وعفتها، وغلقاً لأبواب الفساد الذي يحدث من وراء ذلك فمنعته.

فلما رأت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - تطور الزمن أدى إلى أن المصلحة المتوخاة من خروجهن قد تكون أقل من الميزة التي يؤدي إليها الخروج، ووجدت فساد الزمن أدى إلى أن الخروج يكون أسوأ من عدم الخروج، فمنعت من الخروج، وهو بلا شك مفسدة من وجهة نظر عائشة - رضي الله عنها - وعدم الخروج يؤدي إلى مصلحة وبالتالي فهي لا ترى بأساً من تغير الأحكام بتغير الأزمان.

ومن الممكن بأن أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - ربطت مشروعية هذا الحكم على ما يترتب عليه من المصلحة في خروجهن ودفع المفسدة، فلما رأت أن النساء قد تغيرن في عهدها وأن الفساد

الذي يترتب على خروجهن إلى المساجد قد يفوق المصلحة الدينية التي قصدها الشارع في إباحة خروجهن: قالت هذا القول درءاً للفساد المترتب على خروجهن، وهذا فهم منها لمقاصد النصوص، وتعليل منها لهذا النص بأن حكم النص معلل بوجود المصلحة في خروجهن، وعدم تعرضهن للفساد^(١).

المبحث الرابع: لبس الحلي للمرأة في الزينة:

المرأة مأمورة أن تظهر أمام زوجها بمظهر حسن يجعله يقصر نظره عليها، من أجل ذلك أباح لها الإسلام من الزينة ما لم يبحه للرجل، وحتى إذا كان في تلك المرأة نقص، فإن هذه الزينة تغطي ذلك النقص، ويجعلها كاملة الجمال في نظر زوجها.

ومن أدوات الزينة التي من شأنها أن تضيف جمالاً على المرأة، ومنظراً حسناً، هي لبس الحلي على مختلف أشكاله وأنواعه^(٢). وقد اختلف السلف والخلف في ذلك.

ذهبت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - إلى جواز تحلي المرأة بالذهب والفضة وغيرهما من الحلي^(٣).

(١) انظر: الإصابة في الفكر الأصولي لدى فقهاء الصحابة (ص/ ٢١٣ - ٢١٤).

(٢) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٦٧٢).

(٣) أخرجه: البخاري في صحيحه (١٠ / ٣٣٠) في اللباس تعليقاً، وعبد الرزاق في مصنفه (٨٣ / ٤).

الأدلة:

١ - قوله تعالى: ﴿أَوْ مَنْ يُنشَأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ

مُبِينٍ﴾^(١).

وجه الاستدلال:

أن الله سبحانه تعالى أخبر بأن من طبيعة المرأة أن تربي وتنشأ في الزينة، فدل ذلك على الترخيص لها في التحلي بالذهب والفضة وغيرهما من الحلي. قال مجاهد: «رخص للنساء بالذهب والحرير»^(٢).

٢ - ما أخرجه الترمذي وغيره «أن رسول الله - ﷺ - قال: «حرم لباس الحرير والذهب على ذكور أمتي وأحل لإناثهم»^(٣).

(١) سورة الزخرف، الآية: (١٨).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٧١/٦)، أحكام القرآن للجصاص (٣/٣٨٧).

(٣) أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (٣٩٢/٤)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١٥١/٥)، والترمذي في سننه (٢١٧/٤)، كتاب اللباس، باب ما جاء في الحرير والذهب، رقم الحديث (١٧٢٠) وقال حسن صحيح، والنسائي في السنن الكبرى (٤٣٧/٥)، وفي المجتبى (سنن النسائي) (١٦١/٨)، وابن ماجه في سننه (١١٨٩/٢)، كتاب اللباس، باب لبس الحرير والذهب للنساء، حديث رقم (٣٥٩٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٣/٢٧٥).

قال الشوكاني في نيل الأوطار (٧٥/٢): وبين النسائي الاختلاف فيه على يزيد بن حبيب، قال الحافظ: وهو اختلاف لا يغير، ونقل عبد الحق عن ابن المديني أنه قال: حديث حسن ورجاله معروفون. وهذه الطرق متعاضدة، بكثرتها ينجر الضعف الذي لم تخل واحدة منها.

وجه الاستدلال:

أن الرسول - ﷺ - صرح بجواز تحلي النساء بالذهب مطلقاً من غير تقيد لنوع أو هيئة أو وزن^(١).

٣ - ما روته أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت: «إن أسامة عثر بعتبة الباب فدمي. قالت: فجعل النبي - ﷺ - يمسه ويقول: لو كان أسامة جارية لحليتها، ولكسوتها حتى أنفقها»^(٢).

وجه الاستدلال:

عزم الرسول - ﷺ - على تحلية أسامة لو كان جارية دليل على جواز التحلي للمرأة^(٣).

ووافق أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - في روايتها عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وابن عمر في رواية، وحذيفة، وابن مسعود - رضي الله عنهم أجمعين - وتبعها مجاهد - رحمه الله -^(٤).

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٦٧٤).

(٢) أخرجه: الإمام أحمد في مسنده (١٣٩/٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٩٢/٦)، وابن ماجه في سننه (٦٣٥/١)، كتاب النكاح، باب الشفاعة في التزويج، حديث رقم (١٩٧٦). قال المناوي (٣٢٥/٥): قال الحافظ العراقي بعدما عزاه لأحمد: إسناده صحيح. هكذا جزم.

(٣) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٦٧٤).

(٤) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٢/٨)، ومصنف عبد الرزاق (٦٩/١١). (٥٤/٦).

ومن الفقهاء الأئمة الأربعة: أبو حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد - رحمهم الله -^(١).

والراجح والله أعلم:

هو ما قالت به أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - من جواز تحلي المرأة بالذهب والفضة وغيرهما.

والفكرة الأصولية التي بنت عليها أم المؤمنين - رضي الله عنها - روايتها هذه هي أنه يضيف إلى المرأة الجمال المطلوب أمام الزوج، حتى يغض طرفه عن سواها، وهذا ما أجمع عليه المسلمون.

ومن الممكن أن تكون الفكرة الأصولية التي بنت عائشة عليها جواز تحلي المرأة بالذهب والفضة هي أن الأصل في الأشياء الإباحة مالم يرد دليل يغير تلك الإباحة، ولم يأت دليل من الشرع يقول بالمنع من ذلك، بل وجدت الأدلة التي أجازت ذلك.

ومن الممكن أيضاً أن تكون الفكرة الأصولية التي بنت عائشة - رضي الله عنها - عليها جواز تحلي المرأة بالذهب والفضة هو تحقيق المصالح، ودرء المفاسد؛ حيث إن المرأة عندما تتحلى بالذهب والفضة تكون أخذت بزینتها أمام زوجها، فتساعده على غض النظر، فتحقق العفة للمجتمع المسلم، وتدرأ عنه المفاسد.

(١) انظر: حاشية الطحاوي (٤/١٧٧)، جواهر الإكليل (١/١٠)، المجموع شرح

المهذب (٦/٤٠)، المغني لابن قدامة (٢/٦٠٩).

المبحث الخامس: وصل وإزالة شعر المرأة:

من الأشياء التي تزين المرأة شعرها الذي تتميز به عن الرجل، ولكن هذا الشعر قد يصاب بآفة فيسقط، أو يحتاج إلى زيادة في طوله، أو أن هذا الشعر يكثر في أماكن من جسم المرأة مما يجعله مشوهاً لمنظرها أمام زوجها، فتحتاج لإزالته، أو التخفيف منه. ولقد اختلف السلف والخلف في ذلك^(١).

أولاً: حكم وصل المرأة شعرها:

ذهبت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنهما - إلى أنه يحرم وصل الشعر بشعر مثله، أما وصله بصوفٍ ونحوه فيجوز^(٢).

الأدلة:

١ - ما روته أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - قالت: «إن جارية من الأنصار تزوجت، وأنها مرضت فتمرط شعرها، فأرادوا أن يصلوه، فسألوا رسول الله - ﷺ - عن ذلك؟ فلعن الواصلة والمستوصلة^(٣).

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٦٨١).

(٢) انظر: عمدة القارئ (٢٢/ ٦٤)، مشكل الآثار للطحاوي (٢/ ٤٢).

(٣) أخرجه: البخاري في صحيحه (١٠/ ٣٧٤)، كتاب اللباس، باب الوصل في الشعر، حديث رقم (٥٩٣٤)، ومسلم في صحيحه (ص/ ١١٧٤)، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة حديث رقم (٢١٢٣).

وجه الاستدلال:

أن الرسول ﷺ لعن من وصل الشعر، ولا يلعن إلا على فعل محرم^(١).
٢ - ما رواه ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «إن رسول الله ﷺ لعن الواصلة والمستوصلة، والواشمة والمستوشمة»^(٢).

وجه الاستدلال:

لعن الرسول ﷺ لهذا الفعل دليل على تحريمه، وأنه من كبائر الذنوب^(٣).
وقد وافقها رضي الله عنها في هذا الرأي ابن عباس رضي الله عنه^(٤)، وتبعها سعيد^(٥) بن جبير، والليث^(٦) بن سعد - رحمهما الله

-
- (١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٦٨١).
(٢) أخرجه: البخاري في صحيحه (١٠/ ٣٧٤)، كتاب اللباس، باب الموصولة، حديث رقم (٥٩٤٠)، ومسلم في صحيحه (ص/ ١١٥٧)، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة... حديث رقم (٢١٢٣).
(٣) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٦٨٢).
(٤) انظر: عمدة القارئ (٢٢/ ٦٤)، مشكل الآثار للطحاوي (٢/ ٤٢).
(٥) هو: سعيد بن جبير بن هشام الكوفي الأسدي مولا هم، أبو عبد الله من كبار أئمة التابعين ومقدميهم في التفسير والحديث والفقه والعبادة، الورع، قتله الحجاج ظلماً سنة ٩٥ هـ. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (١/ ١٠٨).
(٦) هو: الليث بن سعد بن عبد الرحمن المصري، التابعي، الحافظ، الفقيه المجتهد، شيخ الديار المصرية في الفقه والحديث، كان ورعاً فاضلاً، عالماً كريماً، إماماً، أجمع العلماء على جلالته وإمامته، وعلو مرتبته. واستقل بالفتوى في زمانه في مصر، وكان عربي اللسان يحسن القرآن والنحو، ويحفظ الحديث والشعر، توفي سنة ١٧٥ هـ وقيل غير ذلك. انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (١/ ٢٢٤)، وفيات الأعيان (٣/ ٢٨٠)، شذرات الذهب (١/ ٢٨٥).

تعالى -^(١)، ومن الفقهاء الحنفية^(٢)، والشافعية^(٣)، والحنابلة^(٤) - رحمهم الله تعالى - .

والراجح والله أعلم:

جواز وصل الشعر بالصوف فقط، لا بشعر مثله.

والفكرة الأصولية التي بنت عليها أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - هذه الرواية هي: سد الذرائع الموصلة للتدليس والغش والفساد على الزوج، وهذا محرم، وكذلك فيه استعمال شعر مختلف في نجاسته.

أما وصل الشعر بصوف فهو لا توجد فيه هذه المعاني، فلا يجرم، ولوجود مصلحة من تحسين المرأة أمام زوجها من غير مضرة^(٥).

ثانياً: حكم إزالة الشعر:

ذهبت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - إلى أنه يجوز للمرأة أن تزيل ما في جسمها ووجهها من شعر خشن لتزين لزوجها بذلك^(٦).

(١) انظر: فتح الباري (٣٧٥ / ١٠) في اللباس.

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (٣٧٢ / ٦).

(٣) انظر: شرح صحيح مسلم (١٠٣ / ١٤).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٧٦ / ١).

(٥) انظر: المغني لابن قدامة (٧٦ / ١)، شرح صحيح مسلم للنووي (١٠٤ / ١٤).

(٦) انظر: مصنف عبد الرزاق (١٤٦ / ٣)، الإمام أحمد (١٤٦ / ٦).

الأدلة: دليل من الرأي:

إن المرأة مأمورة بأن تتزين لزوجها حتى تقصر نظره عليها، وترك هذا الشعر الخشن في وجهها وجسمها مما يشوه منظرها أمام زوجها، ويصرف نظره ورغبته فيها، وهذا ما لا يريده الإسلام، فالملقصور من الزوج هو غرض البصر، وحفظ الفرج، قال - ﷺ -: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج»^(١).

وقد تبعها - رضي الله عنها - في ذلك من الفقهاء: الحنفية^(٢)، والشافعية فيما إذا نبت لها لحية، أو شوارب، فيجوز لها إزالتهما^(٣)، وفي رواية في المذهب الحنبلي^(٤).

والراجح والله أعلم:

أنه يجوز إزالة الشعر الخشن الذي ينبت في وجه المرأة أو جسمها فقط. بدليل قول المرأة التي سألت أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها -:

(١) أخرجه: البخاري في صحيحه (١٠٦/٩)، كتاب النكاح، باب قول النبي ﷺ من استطاع منكم الباءة... حديث رقم (٥٠٦٥)، ومسلم في صحيحه (ص/٧٢٥)، كتاب النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه... حديث رقم (١٤٠٠).

(٢) انظر: حاشية ابن عابدين (٣٧٣/٦).

(٣) انظر: شرح مسلم للنووي (١٠٦/١٤).

(٤) ذكره ابن حجر في فتح الباري (٣٧٨/١٠).

«إن في وجهي شعرات أفأنتفهن» وكان الجواب لها: «أميطي عنك الأذى»، فدل على أن تلك الشعرات كانت مصدر أذى لها، وكلا الفريقين متفقان على جواز إزالة ما ينبت من شعر يكون به أذى للمرأة.

أما النمص فإنه لا تجوز إزالته، لأن الحديث نص على تحريم ذلك. كما أن الشعر يختلف عن النمص، فالشعر يرى، والنمص لا يرى^(١).

والفكرة الأصولية التي بنت عليها أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - هذه الرواية هي الاستحسان المبني على دليل؛ حيث استحسنت عائشة - رضي الله عنها - أنه يجوز للمرأة إزالة الشعر الخشن الذي ينبت في وجه المرأة أو جسمها، لكي تعف زوجها بمنظرها الحسن، ولا تفتح الباب أمام زوجها للنظر إلى الأخريات، أما لو كانت غير متزوجة، فإن هذا الشعر يشوه منظرها، ويصرف عنها الأزواج، وهذا مما يرفضه الشارع .

(١) انظر: موسوعة فقه أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - (ص/ ٦٨٧).

الخاتمة

بعد هذا العرض الذي تقدم عن منهج عائشة - رضي الله عنها - الأصولي، وأثره في بعض الأحكام الشرعية التي تتعلق بالمرأة، نستطيع أن نقرر النتائج التالية:

أولاً: أن أصول الفقه كان ملكة عند الصحابة بحكم معاشتهم للرسول - ﷺ - ، غاية ما هناك أنه لم تكن أصول الفقه بالمسميات المستحدثة عند أصحاب علم الأصول.

ثانياً: إظهار أن القضايا التي اجتهدت فيها عائشة - رضي الله عنها - كانت على أسس أصولية، وقواعد إجمالية.

ثالثاً: كانت عائشة - رضي الله عنها - تسلك في استدلالها بالقرآن الكريم طرقاً كثيرة متنوعة، منها الظاهر، والمؤول، والمحكم، والمنطوق، والمفهوم، والنسخ، والعموم، والخصوص، والتعليل.

رابعاً: كانت عائشة - رضي الله عنها - تشترط في السنة أن يكون الحديث قد ثبت وروده عن رسول الله - ﷺ - ، فإن لم يثبت الحديث ترده. وكانت تأخذ بظاهره، وتأويله، وتعليله، ونسخه، وكانت تأخذ بالرأي الذي يوافق الحديث الضعيف.

خامساً: كانت عائشة - رضي الله عنها - إذا لم تجد في القرآن الكريم والسنة المطهرة دليلاً على ما يستجد من الأمور في الحياة تأخذ بالقياس.

سادساً: كانت عائشة - رضي الله عنها - ترى وجوب العدول عن القياس الظاهر من النص لأول وهلة إلى حكم آخر لوجه أقوى أثراً، وأكثر تحقيقاً لمقصد الشارع من هذا النص، وهو ما يسمى بالاستحسان.

سابعاً: كانت عائشة - رضي الله عنها - ترى وجوب العمل بالحكم الأصلي الثابت لشيء حتى يثبت ما يرفع هذا الحكم قطعاً، فإن لم يثبت رفعه بقي العمل به استصحاباً للحال القديم، أو الحكم القديم.

ثامناً: كانت عائشة - رضي الله عنها - تأخذ بالعرف السائد في مجتمعها، إن لم يكن له حكم ينص عليه بموافقة أو معارضة.

تاسعاً: ثبت أثر فكر عائشة - رضي الله عنها - الأصولي في كثير من الأحكام الشرعية التي تتعلق بالمرأة.

عاشراً: انفردت عائشة - رضي الله عنها - باجتهادات وآراء عن باقي الصحابة في أمور تتعلق بالمرأة، وكان ذلك الانفراد هو في مصلحة المرأة على وجه العموم.

